

## إنقاذ 1500 أسرة نضرت من إجحاف القوانين عسكر: إعادة قيد من باع بيته ضمن مستحقي الرعاية السكنية



عسكر الغزالي

قدم النائب عسكر الغزالي اقتراحا بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (29 مكررا) إلى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية بالسماح لمن حصل على القرض الإسكاني ثم باع بيته بإعادة قيده كمستحق للرعاية السكنية مع احتفاظه بأقدمية طلبه السابق، شريطة أن يسدد القرض السابق كاملا.

وأوضح عسكر أنه تقدم بهذا الاقتراح لإنقاذ 1500 أسرة كويتية نضرت من إجحاف قوانين الرعاية السكنية لها وأصبحت بلا مأوى أو سكن نتيجة عدم السماح لهم بفتح طلبات إسكانية.

وقال عسكر إن هذه الأسر سبق أن حصلت على القرض الإسكاني من بنك التسليف لشراء منازل لها منذ سنوات عديدة مضطرة إلى هذا الخيار بسبب عدم قدرتها على تحمل الأقساط الطويل الذي امتد ليصل إلى 20 عاما للحصول على البيت الكومي.

وتابع عسكر: ولكن هذه الأسرة قامت بعد سنوات

ولأسباب متعددة، بعضها بسبب ضيق السكن أو بسبب أن البناء قديم ويحتاج إلى ترميم، يبيع منازلها لشراء بيوت أخرى، غير أنها فوجئت بالارتفاع الشديد في أسعار العقارات والذي استحالت معه قدرتهم على شراء منزل ببدلة لهم، فقاموا بإعادة قيمة القرض الإسكاني مرة أخرى إلى بنك التسليف وراجعوا المؤسسة العامة للرعاية السكنية مطالبين بإعادتهم إلى دورهم الإسكاني إلا أنهم فوجئوا برفض المؤسسة إعادتهم له بحجة أنهم تمتعوا بالرعاية السكنية بحصولهم على القرض الإسكاني.

وأضاف عسكر: لذلك تقدمت بالاقترح للسماح بإعادة قيد من حصل على قرض من بنك التسليف لشراء أو بناء بيت وتصرف في البيت بالبيع وإضافته إلى قائمة مستحقي الرعاية السكنية وبدورهم السابق ذاته وذلك مرة واحدة فقط طالما أعاد القرض الإسكاني لبنك التسليف مرة أخرى.

وجاء الاقتراح كالتالي: مادة أولى:

تضاف إلى القانون رقم (47) لسنة 1993 المشار إليه مادة جديدة برقم (29 مكررا) نصها كالتالي: «إذا حصل رب الأسرة من بنك التسليف والإحسان على قرض لبناء مسكن أو لشراؤه، ثم تصرف في العقار بالبيع، ورد مبلغ القرض إلى البنك كان له طلب إعادة قيده كمستحق للرعاية السكنية لدى المؤسسة وبذات تاريخ قيده السابق وذلك مرة واحدة».

مادة ثانية:

تسري أحكام المادة السابقة على طلبات إعادة القيد السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون.

مادة ثالثة:

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

على رئيس مجلس الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

كما جاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (29 مكررا) إلى القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، كالتالي: اضطرت بعض الأسر الكويتية إلى

## مشاركة القطاع الخاص ستخلق أجواء التنمية العوضي لـ «الأنباء»: الملف الإسكاني عنوان دور الانعقاد المقبل

لإعادة البسة للمواطنين كما كانت في السابق.

● ماضي الهاجري



كامل العوضي

معاناة المواطنين. وأضاف العوضي أن الملف الإسكاني سيكون أولوية وعنوانا لدور الانعقاد المقبل والقضية برمتها تحتاج قرارا حكوميا ينهي تلك المعاناة والإستعانة بالقطاع الخاص المحلي لإنهاء الأزمة. مشيرا إلى أن مشاركة القطاع الخاص ستوفر فرص عمل بالإضافة إلى تحريك عجلة التنمية في البلاد، مؤكدا أن الدراسات والتصاريح فقط ليست علاجا حقيقيا للملف الإسكاني.

وأكد أنه وعدا كبيرا من النواب متفائلون بوضع عدة حلول لعلاج عدد من القضايا التي تعتبر رئيسة للمواطنين، داعيا الحكومة إلى التعاون للمرحلة المقبلة

يسعى عدد كبير من النواب لتقريب وجهات النظر للتوصل إلى حلول بشأن عدد كبير من القضايا التي تمس المواطنين على رأسها القضية الإسكانية التي سيحدث لها مجلس الأمة عدة جلسات لوضع النقاط على الحروف وتنفيذ مشاريع عملاقة لبناء أكبر عدد من الوحدات السكنية في مدة لا تتجاوز 5 سنوات.

وقال النائب كامل العوضي لـ «الأنباء» أن دور الانعقاد المقبل مهم جدا خصوصا أننا شهدنا خلال عطلة المجلس قضايا عديدة تحتاج منا كسلطتين في البلاد للتوصل إلى حلول عبر الجلسات المقبلة لإنهاء

## طنا يستغرب عدم صرف رواتب عسكريين عادوا إلى الخدمة



محمد طنا

وكدر صفوها عدم الحصول على رواتبهم فمضوا مباشرة للعمل وهم ينتظرون الرواتب ولكن دونما جدوى رغم حاجتهم الماسة لأن البعض سرح منذ تسعة أشهر ولا يجد ما يسد به رمق أطفاله الجوعى.

استغرب النائب محمد طنا عدم صرف رواتب للعسكريين الذين عادوا إلى أعمالهم بعدما جرى تسريحهم قبل أشهر مطالبيا بالإسراع بمنحهم رواتبهم كاملة وباتر رجعي منذ تسريحهم.

وقال طنا في تصريح صحافي إن الفرحة التي غمرت العسكريين ابتهاجا بعودتهم لم تكتمل تفاصيلها

## يتولى تخطيط المدن والأنظمة الهندسية الخاصة بالبناء الخرافي يقترح إنشاء مجلس متخصص بالإنشاء والتعمير



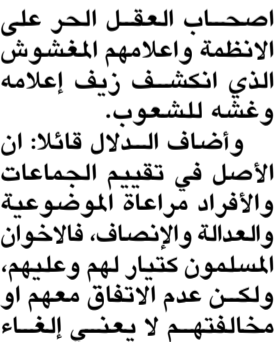
عادل الخرافي

لا بد من تفادي هذه العثرات والصعوبات التي تعيق التنمية في الكويت. وجاء الاقتراح الذي ينص على إنشاء المجلس التابع من مدير عام بلدية الكويت (رئيسا)، وكيل وزارة الأشغال العامة، وكيل وزارة الكهرباء، الماء، وكيل وزارة المواصلات، رئيس جمعية المهندسين الكويتية، رئيس اتحاد المكاتب الهندسية، مثلا عن اتحاد الملاك والعقار، ممثل عن مجلس الوزراء وممثل عن معهد الكويت للأبحاث العلمية.

تقدم عضو مجلس الأمة النائب عادل الخرافي باقتراح ينص على إنشاء مجلس متخصص بالإنشاء والتعمير والأمور المتعلقة بالهندسة المدنية وتخطيط المدن والأنظمة الهندسية الخاصة بلوائح البناء ونظمها مواد البناء شريطة أن يتبع مجلس الوزراء.

وقال الخرافي إن تعدد الجهات المختصة وأجهزة الدولة المعنية بتنفيذ المشاريع تتسبب بوجود الكثير من الصعوبات والمعوقات التي تشكل عائقا أمام إنجاز المشاريع، مشيرا إلى أنه

## الدلال: أنظمة عربية وعربية تخشى التيار الإسلامي لقدرته على الوصول من خلال صناديق الانتخاب



عادل الخرافي

الشعبي وفرصه الكبيرة في الوصول للسلطة عبر صناديق الانتخابات، ولذا تمت إعادة تفعيل استخدام أسلوب الإساءة حاليا على المعارضين للأنظمة أو ممارساتها الاستبدادية ولكن تحت مسمى (إت اخوان). وزاد الدلال قائلا: وليس مهما أن تكون منتقيا أو مؤيدا لهذه الجماعة أو متعاطفا معها، فالأمر تعاده إلى وصم كل مستهجن لتصرفات الأنظمة بأنه إخوان بهدف تحميلهم وصم الإخوان من الأنظمة بأنهم إرهابيون أو مخالفون للقانون.

وقال الدلال: هذه الظاهرة المرئية كتب لها النجاح في سببها في القرن الماضي ظل إعلام رسمي استبدادي واحد وفكر شيوعي علماني لا أرضية أو قبول شعبي أو متحمسي أو فكري، أما في واقعنا وبعد ان صدعت الصناديق الانتخابية باختبارات الشعوب وأوصلت من يقمع بقصص أصالتها، وفي ظل عصر التكنولوجيا والإعلام المفتوح فإن هذه الظاهرة السلبية مكتوب لها الفشل والإنحار، بل إن الظاهرة اللافتة والمعاكسة لها قيام تعاطف كبير من العديد من النخب والجماعات مع أزمة الإخوان في مصر الغربية في وقتنا هذا تخشى التيار الإسلامي الحركي لاعتبار قبوله وانتشاره

أرضا تتسع كرما لضيوف الرحمن وشعبا يتسع قلبه سخاء وصدرة شهامة وعطاء، مشيرا إلى الرعاية الكريمة التي يحظى بها ضيوف الرحمن منذ قدومهم إلى المملكة حتى مغادرتهم، بما يجسد توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز (حفظه الله) للمواطنين على شؤون الحج بالبدل والعطاء في خدمة ضيوف الرحمن.

قال عضو مجلس فبراير 2012 المبطل المحامي محمد الدلال: في ظل الردة الحالية التي نشهدها على الربيع العربي تنامت ظواهر التخوين والإقصاء لكل معارض للأنظمة والإعلام الفاسد من خلال وصم المعارضين بأنهم إرهابيون أو أنهم شعب آخر غير بني وطنهم؛ وتاريخيا، هذه الظواهر مقتبسة من الماضي للمواطنين وتخطت الحدود، التنمية الاقتصادية الشاملة، حيث تنص المادة (20) من دستور دولة الكويت على أن (الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والشاطئ الخاص وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك كله في حدود القانون)، وفي سبيل البعد على تحقيق هذا الهدف، حيث جاء في المادة (23) لتشجيع الدولة التعاون والإدخار وتشرف على تنظيم الأعمال، ولما كان القطاع المصرفي والمالي يعتبر الركيزة الأهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، فقد ثبت بمنطق العلم والحس والواقع أن تطبيقات الفوائد الربوية في هذا القطاع من شأنها أن تخلق سلسلة من الأزمات الاقتصادية على الصعيدين المحلي والعالمي.

اصحاب العقل الحر على الأنظمة واعلامهم المغشوش الذي اكتشف زيف إعلامه وغشه للشعوب.

وأضاف الدلال قائلا: ان الأصل في تقييم الجماعات والأفراد مراعاة الموضوعية والعدالة والإنصاف، فالإخوان المسلمون كتيار لهم وعليهم، ولكن عدم الاتفاق معهم أو مخالفتهم لا يعني إلغاء إنسانيتهم من خلال سلب أو بخص حقوقهم أو نكران إنسانيتهم أو منعهم من فرصة المشاركة في السلطة. وختم الدلال تصريحه بقوله: في ظل هذه الحملة الهوجاء توجه تحية إكبار لكل ذي قلب سليم وعقل منفتح عاقل يزن الأمور بميزان الحق والعدل والموضوعية فيعطي كل ذي حق حقه ويدفع عن المظلوم ويقف ضد الظالم.



محمد الدلال

واختتم الحويلة مطالبيا بتفعيل دور مجلس الخدمة المدنية أكثر من ذلك للقضاء موضحا أن الظاهرة وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية حتى لا يكون لتلك الظاهرة أبعادها الخطيرة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، مشيرا إلى أن آلية التوظيف الحالية لا تمت إلى الواقع بصلة، حيث يتم توظيف الخريجين في وظائف ليس لها علاقة بتخصصاتهم الدراسية، وهذا إن دل فإنما يدل على التخبط في التخطيط والعشوائية في التوظيف.

كما دعا الحكومة إلى العمل على توافق مخرجات التعليم مع سوق العمل، موضحا أن الحكومة لديها الأرقام والإحصاءات بأعداد الخريجين الذين يجب توظيفهم وإيجاد فرص عمل لهم من خلال التنسيق بين الجهات الحكومية في معالجة المشكلة، وضرورة وضع خطط مدروسة وواقعية وقابلة للتنفيذ على أرض الواقع بين الجهات المعنية لمعالجة هذه القضية الملحة التي باتت تؤرق الكثير من الشباب وتكاد تدمر مستقبلهم.

تنمية القطاع الخاص بما من شأنه خلق فرص وظيفية للشباب في هذا القطاع ودعم المشاريع الصغرى وإعادة تأهيل الطاقة البشرية.

ودعا إلى تنفيذ سياسات وقرارات إحلال المواطنين محل الوافدين، لاسيما في القطاع الحكومي، حيث لوحظ ارتفاع نسبة العمالة الوافدة في ذلك القطاع، مؤكدا ضرورة توكيت الوظائف الحكومية علاوة على فتح القطاع للخريجين الكويتيين من المهندسين وغيرهم من الفنيين والتخصصات الأخرى.



دمحمد الحويلة

دعا النائب د.محمد الحويلة الحكومة إلى وضع مشاكل الشباب وتوظيفهم وإيجاد فرص عمل لهم ضمن أولوياتها في المرحلة المقبلة. وشدد الحويلة على ضرورة ان تبدي الحكومة جديتها في معالجة البطالة ووضع الخطط اللازمة في سبيل حلها، تلك المشكلة التي يعاني منها القطاع الحكومي بحيث يستوعب هذا القطاع أكبر عدد من الشباب الذي ينتظر بشوق أن يأخذ دوره لخدمة وطنه، مؤكدا أهمية وجود منظومة كاملة لحل مشكلة البطالة ترتكز على

## ..ويدعو أصحاب الحملات إلى السعي لتقديم كل ما هو أفضل لحجاج بيت الله الحرام

لاستيعاب الأعداد المتزايدة من حجاج بيت الله الحرام، مضيفا أن تدابير الله الحكيم وضعت المشاعر المقدسة في أيدي أناس سخر فيهم حبها واحترامها وخدمتها وهو ما يفسر العناية الكاملة التي توليها المملكة للمشاعر المقدسة، خاصة أن قلوب ملايين المسلمين تهفو إلى الحرمين الشريفين وهذه الملايين التي يتضاعف عددها من عام لآخر تلقى في المملكة

وهو بعيدا عن أي أعمال أو تصرفات تخل بقديسيتها. كما أشاد الحويلة بالخدمات التي تقدمها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز لضيوف الرحمن، وبما تقوم به من جهود متميزة لتطوير الخدمات التي تؤدي إلى حجاج بيت الله الحرام، وتنفيذ مشروعات التوسعة المستمرة للحرمين الشريفين

تصريح صحافي اصحاب حملات الحج الكويتية بوضع استراتيجيات لحملاتهم تعتمد على الالتزام بخدمات الحاج والعمل على استخدام خدمات جديدة ومتابعة جودتها ليؤدي الحجاج المناسك بصورة ملائمة، والالتزام بالتعليمات والتوجيهات الصادرة من الجهات المعنية في المملكة، لضمان سلامة حجاجنا وادائهم للشعيرة في سكية

دعا النائب د.محمد الحويلة اصحاب حملات الحج الكويتية إلى السعي الدائم لتقديم كل ما هو أفضل لحجاج بيت الله الحرام وتوفير جميع سبل الدعم والمعلومات الإرشادية اللازمة لضمان وسلامة وراحة حجاجنا، مشيرا إلى ان راحة الحجاج غاية لا بد ان ندرك وعلى صاحب كل حملة ان يعمل على تحقيقها. وطالب الحويلة في

## ..ويقترح حظر مزاولة القطاع المصرفي للعمليات الربوية

أحكام هذا القانون، وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وعلى جميع الجهات الحكومية، كل حسب اختصاصه، التحقق من التزام مؤسسات القطاع المصرفي والمالي من توفيق أوضاعها خلال هذه المدة.

مادة خامسة: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون. وجاءت المذكرة الإيضاحية باقتراح بقانون في شأن حظر الفوائد الربوية كالتالي: لما كان التعامل بالربا من أكبر الكبائر في الشريعة الإسلامية، وتحريم الربا من أبرز المحرمات المعلومة من الدين بالضرورة، ما فيه من الظلم المنافي للعدل، وقد تواردت النصوص الشرعية الصريحة من القرآن الكريم والسنة النبوية على حظر التعامل الربوية في مواضع كثيرة منها: قول الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذكروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين، فإن لم تفعلوا فأنذروا بحرب من أوله وان تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون)

إصدار السنذات وتداولها وعمليات خصم الدين بانواعها وغرامات التأخير على الديون المستحقة وكل ما هو في حكمها.

مادة ثانية: اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون، يحظر على مؤسسات القطاع المصرفي والمالي مزاولة أي عمل مالي يقوم على الفوائد الربوية، ويعتبر باطلا بطلانا مطلقا أي عمل مالي يتم بالمخالفة لهذا الحظر.

مادة ثالثة: تشكل بمرسوم يصدر بناء على وزير المالية «هيئة عليا للفوق والرقابة الشرعية» تتبع مجلس الوزراء تضم ذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص وتتولى إبداء الرأي الشرعي في أعمال القطاع المصرفي والمالي والرقابة الشرعية عليه، وتكون هذه الهيئة لوائحةا وأنظمتها بالتنسيق مع بنك الكويت المركزي.

مادة رابعة: على مؤسسات القطاع المصرفي والمالي التي تتعامل بالفوائد الربوية توفيق أوضاعها بموجب

قَدَمَ النائب د.محمد الحويلة اقتراحا بقانون في شأن حظر الفوائد الربوية جاء كالتالي:

مادة أولى: في تطبيق أحكام هذا القانون:

1- يقصد بمؤسسات القطاع المصرفي والمالي: بنك الكويت المركزي ومؤسسات ومحاظ التمويل الحكومية والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة وفروع البنوك الأجنبية المصرح لها بالعمل في دولة الكويت وشركات التمويل والاستثمار وتوظيف الأموال وشركات الوساطة المالية والمصارف والتأمين

2- يقصد بالأعمال المالية التي تقوم على الفوائد الربوية: كل مدينية تتضمن زيادة مشروطة على أصل القرض أو الدين نظير الأجل سواء كانت بغرض التمويل أو الاستثمار أو إدارة المخاطر بغايدة قانونية أو اتفاقية ثابتة أو متغيرة أو تأخرية أيا كانت صورها أو مسمياتها كالدوائع لأجل والقروض والتسهيلات المصرفية وجميع أنواعها وأغراضها وقروض الوساطة في الأسواق المالية

قاعدة العدالة كركيزة أساسية يبني عليها الاقتصاد الوطني بغية تحقيق الرخاء للمواطنين والوصول إلى التنمية الاقتصادية الشاملة، حيث تنص المادة (20) من دستور دولة الكويت على أن (الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والشاطئ الخاص وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك كله في حدود القانون)، وفي سبيل البعد على تحقيق هذا الهدف، حيث جاء في المادة (23) لتشجيع الدولة التعاون والإدخار وتشرف على تنظيم الأعمال، ولما كان القطاع المصرفي والمالي يعتبر الركيزة الأهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، فقد ثبت بمنطق العلم والحس والواقع أن تطبيقات الفوائد الربوية في هذا القطاع من شأنها أن تخلق سلسلة من الأزمات الاقتصادية على الصعيدين المحلي والعالمي.

وتابع الدلال قائلا: والتاريخ يعيد نفسه، فالأنظمة العربية ومن ورائها عدد من الأنظمة الغربية في وقتنا هذا تخشى التيار الإسلامي الحركي لاعتبار قبوله وانتشاره